الانظمة السياسية

جامعة المستقبل – كلية القانون

المحاضرة الثالثة

انواع النظام الدكتاتوري

المرحلة الثانية

صباحي – مسائي

م.م وئام فاضل

انواع النظام الدكتاتوري

على الرغم من أن النظام الدكتاتوري قائم على اساس حكم الفرد وسطوته الا أن الفقه الدستوري يميز بين نوعين استنادا الى مدى اعتماد النظام ايديولوجية معينة من عدمه فيرون وجود دكتاتورية مذهبية (أيديولوجية) وأخرى غير أيديولوجية، وهناك من يميز بين دكتاتورية الفرد ودكتاتورية الطبقة العاملة حيث تذهب النظرية الماركسية الى اقامة نظام حكم يقوم على اساس دكتاتورية الطبقة العاملة البروليتاريا حيث تقوم الثورة العمالية فتطيح بأجهزة الدولة الرأسمالية وتسحقها وتقيم دولة دكتاتورية البروليتاريا والتي تسعى الى اقامة مجتمع بغير طبقات .

وفي الحقيقة لم تجد في التطبيق طبقة تحكم و أنما كانت الأنظمة التي تبنت هذه النظرية الجنوح نحو دكتاتورية الحزب الواحد ثم الفرد الواحد (زعيم الحزب ولذلك نرى أن هذا النوع من الدكتاتورية لا يختلف عن دكتاتورية الفرد كثيرا ومن ثم يصنف ضمن الدكتاتورية المذهبية

أولا: الدكتاتورية المذهبية

يعتمد هذا النوع من الدكتاتورية على ايديولوجية متكاملة تتناول كل ما يتعلق بالنظام السياسي والاجتماعي، وهي في الغالب انظمة شمولية تخالف انظمة الديمقراطية التقليدية والأيديولوجية التحررية التي تقوم على اساس احترام حقوق الأفراد وحرياتهم حيث يتوجب على الدولة عدم التدخل في شؤون الأفراد الا عند الضرورة لأن للأفراد حقوق لا تستطيع الدولة الانتقاص منها لانها سابقة على قيام الدولة بل واعلى من الدولة في حين نجد ان الأنظمة الدكتاتورية ترى عكس ذلك اذ بإمكان الدولة ان تتدخل في كل نواحي الحياة ويبرر اصحاب النظرية الشمولية ذلك بأن الأفراد غير متساوين بطبيعتهم وأن المجتمع يتألف من جماعات وليس من افراد وبالتالي يجب الاهتمام بالعائلة والنقابات والجمعيات المهنية ولعل من اهم هذه النظم الشمولية النظام النازي في المانيا ابان حكم هتلر والنظام الفاشيستي في ايطاليا ابان حكم موسيليني فضلا عن النظام الذي اقيم في الأتحاد السوفيتي السابق ودول المنظومة الاشتراكية السابقة والتي اصطلح على تسميتها بالديمقراطيات الشعبية والجدير بالملاحظة أن الأنظمة الشمولية المذكورة تلتقي عند خاصية رفض فكرة الدولة الحارسة وتأييد شمولية الدولة لكل جوانب الحياة الا انها تتباين اشد التباين في الأساس الفلسفي الذي تقوم عليه فالنظام النازي كان متأثرا بفلسفة (هيجل) و نظرته للدولة والتي ترفع من القيمة الروحية والمعنوية لها فهم يرون فيها القيمة المطلقة الوحيدة في الحياة الانسانية وهي ارادة الله على الأرض والحقيقة الوحيدة الشاملة غير المحددة والقانون ليس الا التعبير الموضوعي عن روح الدولة ومن ثم فأن طاعة القانون هي ذات الحرية لأن هذا التصور الخالد المطلق للدولة يرفض قيام تناقض بين الضرورة والحرية .

اما بالنسبة لنظرة النازيين الى الزعيم (هتلر) فيرون انه لا يستمد سلطته من الشعب بل يستمدها من شخصيته ومن صفاته الأساسية كزعيم والسلطة في نظر النازيين) ليست حقا للشعب والزعيم لا يتولى السلطة باعتباره وكيلا او نائبا عن الشعب او مثلا له انا يتولاها استنادا الى صفائه الشخصية وبعد بالتالي التشخيص الكامل للأمة، بل هو الأمة نفسها، وأرادته أرادتها وقوله قولها والأمة عندما تقدسه وتطيعه انما تقدس ونطيع نفسها ويلاحظ ان النظرية النازية قامت كذلك باعتناق نظرية اخرى تتعلق بسمو بعض الأجناس على غيرها ومن ثم القول بفكرة الجنس الممتاز فاذا كان الأفراد غير متساوين بطبيعتهم، وهناك افراد يتفوقون على الآخرين كذلك الحال بالنسبة للأم والأجناس فلا بد من وجود جنس ممتاز ومن حقه أن يسود الأجناس الأخرى ويرون أن الجنس الآري ارقى الأجناس، فهو جنس عبقري ومنشئ للحضارات وقد اختاره الله للسيطرة على العالم من اجل النهوض به وقد قام هتلر بإشعال فتيل الحرب العالمية الثانية لغرض هيمنة الجنس الأري على الأمم الأخرى الا ان النتيجة كانت هزيمة هتلر وتقسيم المانيا الى دولتين غربية وشرقية .

لكن اعيد توحيدها بعد سقوط جدار برلين، والحقيقة أن نظرية الجنس الممتاز هي نظرية خاطئة، اذ لا يجوز الجنس او شعب ان يدعي نقائه نظرا لما حدث من اختلاط بين الأجناس المختلفة فضلا عن عوامل أخرى لعل اهمها الغزوات والرحلات وقد استخدم هتلر هذه النظرية لخدمة سياسته واهدافه من خلال الدعاية والأعلام المظلل حيث كان يرى ان الجماهير تميل الى تصديق الأكاذيب الضخمة اكثر من ميلها الى تصديق الأكاذيب الصغيرة التي تألفها وتعتادها، ومن ثم فأن الدعاية يجب ان تعتمد على الأكاذيب الضخمة للتأثير على الجماهير .

اما بالنسبة للنظرية الماركسية التي اعتمدتها النظم الشيوعية التي قامت في روسيا ودول اوربا الشرقية فأن اساسها النظري يقوم على الفلسفة المادية والتي ترى أن المادة سابقة على الفكرة وانها ازلية بمعنى انها غير مخلوقة.

وهذا الاتجاه يناقض تيار الفلسفة المثالية الذي يؤمن بأن الفكرة سابقة على المادة وموجدة لها. ويتبنى الفكر الماركسي المادية الجدلية حيث يرى ماركس ان المادة هي الأصل في الوجود وهي السبب الموجد لكل موجود. اما الأفكار فهي ليست الا انعكاسا للمادة وهذا مناقض لما يراه الفيلسوف هيجل وتأسيسا على المادية الجدلية يفسر الماركسيون التطور البشري ويرون أن الانتاج الاقتصادي وما يرتبه من تنظيم اجتماعي في كل فترة من فترات التاريخ يكونان اساساً للتاريخ السياسي والفكري لتلك الفترة ومن ثم فمنذ اختفاء الملكية الشائعة للأرض في المجتمعات الأولى والتاريخ كله لا يعدو أن يكون في الحقيقة تاريخا للصراع بين طبقات مستغلة واخرى مستغلة صراع بين ظالمين ومظلومين ويخلصون الى ان الصراع الطبقي وصل الى مرحلة ليس باستطاعة الطبقة المستغلة (البروليتاريا ان تتحرر من الطبقة التي تستغلها و تضطهد ها البرجوازية دون أن تحرر في الوقت ذاته والى الأبد المجتمع بأكمله من الاستغلال والإضطهاد وصراع الطبقات ويرون ان نجاح الطبقة العاملة في ذلك سيؤدي الى قيام دكتاتورية البروليتاريا (دكتاتورية الطبقة الواحدة وهذه المرحلة ليست مؤبدة في نظر الماركسيين وانما هي مرحلة انتقالية حتى الوصول إلى المرحلة الشيوعية من خلال انحلال الدولة وانعدام الطبقات في المجتمع ويرى الماركسيون ان دكتاتورية البروليتاريا يمكن أن توصف بديمقراطية البروليتاريا

وهذه الديمقراطية شمولية حيث ترى أن الجماعة فوق الفرد ومن ثم لا حدود أو قيود على سلطة هذه الطبقة ويبدو لنا أن النظرية الماركسية في جوانبها الاقتصادية والسياسية. بعيدة عن الواقع وان الأنظمة السياسية التي ادعت الأخذ بها لم تستطع نقلها إلى حيز التطبيق) لأن هذه النظرية اقرب الى الخيال من الواقع في كثير من طروحاتها اذ من الصعب تطبيق نبوءة ماركس بزوال الدولة بناءً على ضرورة زوال الطبقات التي تقترن بها حيث لاحظنا فشل الأنظمة التي اعتنقت هذا المذهب اقتصاديا وسياسيا ما ادى الى انهيارها في ومن ثم تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وستحاول التركيز على تجربة النظام السياسي في الاتحاد السوفيتي السابق عند دراستنا للأحزاب السياسية

ثانيا: الدكتاتورية غير المذهبية :

تتسم هذه الدكتاتورية بسمة الواقعية لأنها لا تنتسب لمذهب معين من المذاهب التي سبق ذكرها وانما تقوم على اساس استحواذ فرد على السلطة بطريق القوة والعنف ويطلق عليها البعض (الدكتاتورية القيصرية نسبة الى الدكتاتورية التي اقامها نابليون بونابرت في فرنسا سنة و النظام الدكتاتوري الذي اقامه لويس نابليون وقد وجد هذا النظام امتدادا له في بعض الدول الأوربية بين عامي كبولندا يوغسلافيا رومانيا و كذلك في الكثير من دول العالم الثالث (أمريكا الجنوبية أفريقيا آسيا وذلك على اثر الانقلابات العسكرية التي حدثت في كثير منها حيث يهيمن شخص واحد على مقاليد السلطة و يدعي انه يستمد شرعيته من الشعب وليس من ذاته مثلما هو حال اصحاب الدكتاتورية المذهبية.

ويرى البعض أن هذه النظم تنسم عند قيامها بالشرعية الثورية وهي مرحلة انتقال الى الشرعية الدستورية أي العودة الى المؤسسات الدستورية بعد استقرار النظام السياسي وبرون انها تتولى السلطة مؤقتا لحين انتخاب جمعية تأسيسية تقوم بمهمة اقامة دستور للبلاد الا ان الواقع لا يؤيد هذا الاتجاه حيث أن المؤسسات التي توجدها السلطة هي مؤسسات دستورية بالشكل فقط دون الموضوع اذ يبقى الحاكم الفرد مهيمنا على السلطة مع سلوكه سبلا يوحي من خلالها بأنه مختار من الشعب كطريقة الاستغناء الشخصي المتبعة في بعض دول العالم الثالث .